الأهرام

المصدر :

التاريخ :

بسبب الافتقار إلى سياسات إصلاحية جريئة

الشرق الاوسط يتأخر فى جنى الثمار الاقتصادية للسلام

□ لندن ـ مارل نيكلسون:

فى أقل من شهر تغير شكل السياسات فى الشرق الاوسط فقد أدى توقيع اتفاق المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ١٣ سبتمبر ـــ وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل ذلك بأسابيع قليلة ـ إلى كسر الجمود فى محادثات السلام وحقق الخطوة الأولى الضرورية لاقامة سلام اقليمى شامل، ولاشك أن هناك الكثير الذى يتعين التفاوض حوله قبل أن يتحول الحلم إلى حقيقة فلابد من أن تحذو سوريا ولبنان حذو الأردن من التوقيع على إعلان مبادىء كنتيجة متوقعة لمحادثاتهم الجارية مع إسرائيل ورغم ذلك فإن ما تحقق حتى الآن بالفعل يكفى لاثارة العديد من التساؤلات المهمة حول المستقبل الاقتصادى للمنطقة فهل يؤدى السلام الوليد إلى تشجيع التكامل الاقتصادى بين دول المنطقة بصورة أفضل مما هو عليه اليوم وهل يؤدى ذلك فى المقابل إلى زيادة حركة التجارة والاستثمار مع الكتل التجارية الأخرى وبصفة خاصة أوروبا ويشير التاريخ إلى أن التقدم فى كلتا الحالتين سيكون بارد وبطىء ولاشك أن العقبة الأولى هى الإدارة السياسية والتى لم تظهر خلال المحاولات القليلة التى تمت حتى الآن الرغبة فى الدخول فى تجمعات اقتصادية حقيقية. وعلى سبيل المثال فإن السلام البارد بين مصر وإسرائيل الذى أكمل مايزيد على عقد كامل يؤكد أن السلام بمفرده غير كاف لتدعيم التكامل الاقتصادى، فحركة التجارة والاستثمار بين مصر وإسرائيل التى تشكل اقتصادياتها أهم اقتصاديات المنطقة ملازال ضعيفا وتدريجى ويكفى أن نقول أن ٣٠٠ مصرى فقط سافروا إلى إسرائيل طوال ١٤ عاما منذ توقيع اتفاقية السلام بين البلدين، وبالاضافة إلى ذلك فهناك عقبة أخرى تتمثل فى المعوقات التى تواجه عمليات التحرر الاقتصادى، كما يشير تقرير أعده مؤخرا شمس الدين طارق ومحمد العديان وكلاهما من الخبراء الاقتصاديين العاملين بصندوق النقد الدولى فإنه لاتوجد دولة واحدة من دول المنطقة يمكنها اعتبار أنها طبقت برنامج شامل لبيع مشروعات القطاع العام بصورة كاملة وهو عكس ما انتهت إليه التجارب المماثلة فى آسيا ووسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويوضح التقرير السابق ذكره أن أغلب اقتصاديات دول المنطقة تتميز بسياسات الإحلال محل الواردات والتصنيع والاعتماد المكثف على القطاع العام والقيود المفروضة على الممارسات التجارية ويقوم القطاع الخاص فى هذه الدول بلعب دور متزايد الأهمية فى عدد من القطاعات الاقتصادية والمالية، وفى نفس الوقت فإن النظم التجارية فى هذه الدول تتسم بالإفراط الشديد فى القيود الكمية والرسوم الجمركية الاسمية والإجراءات الإدارية الروتينية المعقدة، ومن ثم فإن الإصلاحات الداخلية الجذرية والشاملة ستكون بمثابة شرط مسبق لاية محاولات لاحداث التكامل الاقتصادى حتى ولو توافرت الإرادة السياسية، ولكن النجاح فى تحقيق ذلك حتى الآن يبدو مؤقتا وغير نهائى على أحسن الفروض، وبين دول المنطقة ـــ باستثناء شمال افريقيا ـ قامت مصر والأردن فقط بتطبيق برامج رسمية للإصلاح تحت اشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ولاتوحى مسيرة برنامج الإصلاح المصرى بالكثير من الأمل فمنذ استئناف العلاقات المتوترة بين مصر والصندوق فى عام ١٩٩١ نجحت القاهرة فى تنفيذ اتفاق واحد مع الصندوق وبدأت هذا الشهر فى تنفيذ اتفاق ثان، وفيما يتعلق بالجانب المالى ومن الاقتصاد فإن النتائج كانت باهرة فقد انخفض عجز الميزانية من ٢٠٪ من اجمالى الناتج المحلى إلى أقل من ٣٪ وانخفضت نسبة التضخم بمقدار النصف لتهبط إلى ١٢٪ وينعم سعر الصرف بدرجة كبيرة من الاستقرار منذ عامين وتعكس أسعار الفائدة الآن بصورة ما نوع من تكلفة الاقتراض السوقية فضلا عن أنها تتجه للانخفاض بصورة تدريجية كما أن الاحتياطات تراكمت حتى وصلت إلى ١٦ مليار دولار وتم إلغاء معظم القيود على الواردات وخفضت الرسوم الجمركية بصورة ملحوظة وأخيرا فقد تم إقرار العديد من التشريعات الخاصة بالبنوك والأسواق المالية وهذه المكاسب التى حققتها مصر على مستوى الاقتصاد الكلى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ستكون الارضية التى يتم البناء عليها خلال الثلاث سنوات القادمة للبرنامج الجديد إلا أن إجراء تغيرات هيكلية عميقة من جوانب الاقتصاد تواجه صعوبات كبيرة ولم تحقق سوى نجاح محدود، وعلى سبيل المثال فإن برنامج التحول إلى القطاع الخاص الذي توصلت إليه مصر مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير بعد مفاوضات طويلة وشاقة مازال متاخرا عن الجدول الزمنى لتنفيذه ومازال غارقا فى العقبات البيروقراطية وغير قادر على الوصول إلى الصناعات الأساسية التى تشكل نسبة ٧٠٪ على الأقل من اجمالى الناتج الصناعى ويؤكد رودنى ويلسون وهو خبير متخصص فى اقتصاديات الشرق الأوسط في جامعة «درهام» ان الجانب المالى للإصلاحات يسير على نحو جيد أما الجزء الخاص بإصلاح جوانب الاقتصاد ذاته فإنه يواجه بعض الصعوبات، والسبب وراء هذا التناقض فى إجراء الإصلاح معقد ويضرب بجذوره فى التاريخ فمن ناحية التركة المصرية الثقيلة من البيروقراطية وضعف أجور القطاع العام وغياب المهارات الإدارية العليا القادرة على تنفيذ الإصلاحات المعقدة بالاضافة إلى ذلك هناك الحرص الحكومى على التدرج فى تطبيق هذه الإصلاحات التى ستؤدى على المدى القصير إلى زيادة البطالة فى اقتصاد يعانى بالفعل من عدم مقدرته على توفير ٥٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنويا، ولذلك فإن مصر ليس من المتوقع أن تكون القاطرة لانتعاش اقتصادى اقليمى على المدى القصير وشهية الإصلاح فى بقية الدول تبدو ايضا محدودة فطبقا لمسئول صندوق النقد الدولى فقد المح لبنان إلى رغبته فى الحصول على بعض مساعدات الصندوق ولم تبد سوريا حماسا لمثل هذا التعاون حتى الآن رغم أن الرئيس السورى حافظ الأسد بدأ خلال العام الماضى وبصورة تدريجية فى إزالة بعض القيود التى فرضتها سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى اتساقا مع ايديولوجية حزب البعث الحاكم الاشتراكية؟ ومهما كانت المعوقات السياسية والاجتماعية والهيكلية فهناك حاجة ملحة لتغيير طريقة التفكير الاقتصادى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية